# الجريمة
# ودور رجب حميدة

obeikan.com

obeikan.com

حينما وصلت تسريبات عن التعديلات الدستورية التي مررها مجلس الشعب عام ٢٠٠٧ إلى النواب سادت حالة من الحزن والارتباك بين نواب الإخوان والمعارضة والمستقلين ،وانتشرت الهمهمات والأحاديث الجانبية في أروقة وطرقات المجلس ،كان واضحا أن هناك أمرا جللا وساد الصمت والوجوم المصحوبين بالغضب بين النواب ،وحينما وصلت التعديلات نفسها بشحمها ولحمها وقرأها النواب ،شعروا جميعا بالخطر وضيق النفس ،فنواب الإخوان فهموا الرسالة «نحن المقصودون » فالتعديلات تركز علي منع العمل السياسي والحزبي علي أساس ديني وتمنع استخدام الشعارات الدينية وتلغي الإشراف القضائي علي الانتخابات والذي كان سببا في وجودنا هنا «هكذا كان لسان حال نواب الإخوان » والمستلقون والمعارضة توقفوا عند نفس المادة التي توقف عندها الإخوان وهي المادة ٨٨ التي تلغي الإشراف القضائي علي الانتخابات وتجعله قاصرا علي اللجان العامة تاركا اللجان الفرعية في أيدي موظفي المجالس المحلية ،كان الأمر أشبه بكارثة بحجم كارثة انهيار جبل المقطم فوق رؤوس أهالي الدويقة وأصبح النواب وكأنهم في سرادق عزاء منهم من لا يتكلم ومنهم من يسب ويلعن في الحزب الوطني والحكومة ومنهم من وقف علي رأسه الطير ،فالتعديلات الدستورية هدفها الرئيسي: إلغاء الإشراف القضائي علي الانتخابات والذي كان سببا في دخول ٨٨ عضوًا من الإخوان مجلس الشعب لأول مرة في تاريخ الجماعة وكان سببا في نجاح عددا من رموز المعارضة والمستقلين من الشرفاء المزعجين والمشاكسين، ،كان عدد المواد التي طالتها التعديلات الدستورية ٣٢ مادة السواد الأعظم من هذه المواد جاء غلافا وديكورا للمادة الحقيقية التي من اجلها خلقت هذه التعديلات وهي المادة ٨٨ التي تنص علي وجود إشراف قضائي كامل علي الانتخابات ،وللإنصاف كانت هناك تعديلات موضوعية وايجابية علي بعض المواد اذكر منها ذلك التعديل الذي

ألغي جهاز المدعي العام الاشتراكي والتعديل الآخر الذي الغي محاكم أمن الدولة العليا.

«ما الحل»؟ سؤال طرحه عشرات من نواب الإخوان والمعارضة والمستقلين الذي اعلنوا عن رفضهم القاطع لهذه التعديلات التي وصفوها بانها ردة دستورية تعيد البلاد عشرات السنين إلى الخلف وتصيب حالة الحراك السياسي في مقتل ،قرر الإخوان التظاهر والاعتصام في مجلس الشعب ،وعقدوا مؤتمرات صاخبة علي رصيف البرلمان نددوا فيها بمؤامرة التعديلات وشرحوا وفصلوا أن الهدف هو وأد الحرية ،صاح نواب الإخوان والمستقلين كثيرا تحت القبة معلنين الرفض ،صاحوا وصرخوا بغضب فهم يعرفون ما الهدف يدركون أن تمرير التعديلات الدستورية بهذا الشكل يعني أنهم لن يمروا أخرى عبر بوابات مجلس الشعب لن يمروا إلى القاعة الرئيسية ولن يمروا إلى قاعات اللجان سيفقدوا الحصانة ،وسيفقدوا القدرة علي تحدي الطواريء بحكم الحصانة وسيفقدوا أشياء أخرى ،إذن ما الحل ،سؤال طرحوه كثيرا وجاءت الردود مختلفة منهم من قال نقوم بمسيرة إلى رئاسة الجمهورية نعلن فيها رفضنا لهذه التعديلات ،وحاول النواب فجاء الرفض السيادي للفكرة فماتت قبل أن تولد وآخر قال: نعتصم في البرلمان ووصلت رسالة قاطعة أيضا بالرفض ،واستمرت الاقتراحات النابعة من النار التي تغلي في الصدور بسبب مؤامرة التعديلات، إلى أن جاء صوت من بعيد ليقول لهم نقدم استقالة جماعية من مجلس الشعب، من كان صاحب هذا الصوت إنه النائب مصطفي بكري الذي انضم إلى جموع النواب الغاضبين الكارهين للتعديلات الدستورية الرافضين لها جملة وتفصيلا ،جاء اقتراحه مدويا قال «من العار أن نستمر في مجلس يمرر هذه التعديلات المخزية التي ستحرق الوطن » حينما اقترح بكري هذا الاقتراح في غرفة المستقلين بمجلس الشعب التي عقد فيها النواب الغاضبين اجتماعهم ،نظر النواب

بعضهم إلى بعض منهم من تشكك في الأمر ومنهم من صدقه وأيد بكري في اقتراحه ،وطلب النواب فترة للرد علي اقتراح بكري وجاء الرد بالرفض ،وهمس بعض قيادات نواب الإخوان وبعض النواب المستقلين قائلين «الاقتراح الذي قدمه مصطفي بكري والخاص بتقديم استقالة جماعية لنواب الإخوان والمعارضة من مجلس الشعب مزقوق علي بكري من الأمن ليقوم النواب بتقديم استقالاتهم فينظر المجلس في أمرها خلال ٤٨ ساعة وفي هذه الفترة تكون التعديلات الدستورية قد تم تمريرها ثم ينظر المجلس في أمر الاستقالة فيقبل الدكتور فتحي سرور وهيئة مكتب المجلس استقالة من يشاءوا ويرفضوا استقالة من يشاءوا وغالبا لن يتم قبول استقالة بكري وستقبل استقالة باقي النواب وفي نفس الوقت تكون التعديلات الدستورية قد أقرت » .

علي الشاطئ الآخر كانت الأمور تسير بشكل مختلف ،الوطني ونوابه بقيادة المايسترو الجديد أحمد عز في حالة استنفار من اجل تمرير التعديلات في أسرع فترة ممكنة بعد أن جاءت التوجيهات بضرورة الانتهاء من إقرارها فورا لمنع البلبلة في الشارع ،حشد عز نواب الوطني علي قلب رجل واحد ما عدا نائبا وحيدا فريدا قرر أن يخرج عن هذا الإجماع ،رأي أن هذه التعديلات جريمة في حق الوطن فنأي بنفسه عن الجريمة أنه النائب محمد حسين الذي استقال من الوطني وعارض التعديلات ،وعلي عكسه تماما جاء نوابا من المعارضة ليعرضوا خدماتهم علي قيادات الوطني وقرروا المشاركة في مناقشة التعديلات ثم وافقوا عليها في النهاية وكان من أبرز هؤلاء النواب: رجب هلال حميدة الذي أعلن موافقته علي كل التعديلات الدستورية بمنتهي السعادة والاقتناع،أما محمود أباظة رئيس حزب الوفد فرفض فكرة مقاطعة المناقشات التي أعلنها نواب الإخوان والمستقلين وقرر أن يشارك فيها بكل قوة إلا أنه فوجيء انه لا يوجد وقت للجدل أو المناكفة واذكر

أن الدكتور سرور صاح بغضب في أباظة في احدي المرات حينما كان يطلب إدخال تعديل علي إحدي المواد فقال له سرور بحدة «إحنا معندناش وقت للكلام ده أنا لازم اخلص التعديلات دي في أسرع وقت» هنا أدرك محمود أباظة أن التعديلات جاءت ليتم إقراراها وتمريرها فقط وان المجلس بنوابه لا يجب أن يكون لهم أي دور سوي البصم علي هذه التعديلات كما هي ،فصدم أباظة ولم ينطق بحرف واحد بعدما عرف الحقيقة ،ولعب احمد عز وفتحي سرور وأمال عثمان والمستشار محمد الدكروري والدكتور رمزي الشاعر ادوار البطولة في تمرير مسلسل التعديلات الدستورية بينما لعب نواب الوطني وبعض نواب المعارضة وعلي رأسهم رجب حميدة والرفاعي حمادة دور الكومبارس في تمرير الاغتيال الدستوري .